

Distr.: Limited
13 February 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٧ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة
في مجال التعاون الإنمائي الدولي

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض
الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع
بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٢ و ٢٢٩/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٣٨/٦٩ المؤرخ
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣ المؤرخ
١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١٤/٢٠١٤ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، التي حددت فيها
توجيهات أساسية في مجال السياسة العامة على نطاق المنظومة لأغراض التعاون من أجل
التنمية على مستوى المقر وعلى الصعيد القطري على حد سواء،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية أن تنفذ على نحو تام وفي الوقت المناسب التوجيهات في مجال
السياسة العامة على نطاق المنظومة المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ يشير إلى الدور البالغ الأهمية للمجلس في تنسيق العمل في منظومة الأمم المتحدة ورصده وتوجيهه لكفالة أن تنفذ هذه التوجيهات في مجال السياسة العامة على نحو تام وفي الوقت المناسب وعلى نطاق المنظومة وفقا لهذا القرار وقرارات الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٢٨٥/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٢٦/٦٧ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ يؤكد مجددا ضرورة أن تكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة على سبيل المنحة ومحيدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج بصورة مرنة وأن يضطلع بالأنشطة التنفيذية بما يعود بالنفع على البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ يسلم بما للمساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها من أهمية وبما تؤديه من دور حفاز لتحقيق التنمية الدولية،

مقدمة

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(١)؛

٢ - ينوه بالجهود التي يبذلها الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية، من أجل تحسين إطار رصد تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ عنه، بحيث يصبح هذا الإطار أكثر شمولا واتساقا؛

٣ - يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تبذل كل ما في وسعها لمواصلة تحسين أساليب الرصد وجمع البيانات بهدف المساهمة في زيادة تحسين النوعية

(١) A/70/62-E/2015/4.

التحليلية لتقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٤ - **يطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي توفير إسهامات نوعية ومعلومات مستكملة ملائمة لتقرير الأمين العام بهدف الاستمرار في تحسين ما يُقدم من تقارير تحليلية ذات نوعية عالية عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مع التأكيد على ضرورة التقليل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات المرتبطة بتقديم التقارير؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تحسين التقرير المتعلق بتنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات من حيث نوعية التحليل الذي يتضمنه والأدلة التي يستند إليها، بما في ذلك عن طريق التصدي للتحديات وتقديم الخيارات المتعلقة بتعزيز تنفيذ ولايات استعراض السياسات؛

٦ - **يعرب عن أسفه** إزاء عدم قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بمواءمة الجهود التي تبذلها على نحو كامل لرصد تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، وتنسيق عملها في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مع استعراض السياسات، ويدعو الأمين العام في هذا الصدد إلى تضمين تقريره عن تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ما واجهته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى من صعوبات في بذل تلك الجهود؛

٧ - **يكرر طلبه** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي لم تدمج بعد التقارير السنوية التي تقدمها عن تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في التقارير التي تقدمها عن تنفيذ خططها الاستراتيجية أن تفعل ذلك؛

٨ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تستمر في تحسين نوعية التقارير السنوية التي تقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٩ - **يكرر تشجيعه** للكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية والتي لم توائم بعد خططها الاستراتيجية ودورها للتخطيط والميزنة الاستراتيجيين مواءمة تامة مع استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، على أن تفعل ذلك مع مراعاة ولاية كل منها؛

تحويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

١٠ - يكرر التأكيد على أن الموارد الأساسية لاتزال تمثل، بسبب عدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، حجر الأساس للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفي هذا الصدد، يعيد تأكيد ضرورة أن تتصدى المنظمات على الدوام لاختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية وأن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦، في إطار تقاريرها المنتظمة، بمعلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الاختلال؛

١١ - يلاحظ أن معظم الزيادة المسجلة في التمويل المقدم إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٣، كان في شكل موارد غير أساسية، وهو ما أدى إلى اختلال في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، ويلاحظ بقلق استمرار انخفاض النسبة المئوية للموارد الأساسية في مجمل تمويل الأنشطة التنفيذية، حيث إنها لم تمثل سوى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٣؛

١٢ - يلاحظ أيضا أن الموارد غير الأساسية تمثل إسهاما كبيرا في قاعدة الموارد العامة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنها تكمل الموارد الأساسية لدعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يسهم بالتالي في زيادة مجموع الموارد، ويشير في الوقت نفسه إلى ضرورة جعل الموارد غير الأساسية أكثر مرونة وأفضل اتساقا مع الخطط الاستراتيجية والأولويات الوطنية، ويسلم بأن الموارد غير الأساسية لا تشكل بديلا عن الموارد الأساسية؛

١٣ - يسلم بأن الموارد غير الأساسية، لا سيما التمويل المخصص المقيد مثل التمويل المقدم من جهة مانحة واحدة لمشروع محدد، تطرح تحديات، حيث إنها قد تزيد تكاليف المعاملات وتؤدي إلى التشتت والتنافس والتداخل بين الكيانات وتثبط الجهود الرامية إلى التركيز على مجالات معينة وتحديد الموقف الاستراتيجي والتماسك على نطاق المنظمة، وقد تخل أيضا بالأولويات البرنامجية التي تنظمها الهيئات والعمليات الحكومية الدولية؛

١٤ - يشير إلى الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ فيما يتعلق باتخاذ تدابير عملية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، ويطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها موافاة مجالس إدارتها سنويا بمعلومات عما تتخذه من تدابير عملية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة عدد البلدان والجهات الشريكة الأخرى التي تقدم مساهمات مالية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقليص اعتماد الجهاز على عدد محدود من الجهات المانحة، كما يشجع الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛

١٥ - يعرب عن أسفه لعدم تنفيذ الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ و ٢٢٩/٦٨ فيما يتعلق بالكتلة الحرجة من الموارد الأساسية، ويلاحظ في الوقت نفسه اتخاذ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٤ القرارين ٢٤/٢٠١٤ و ٢٥/٢٠١٤ واتخاذ المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة القرار ١٧/٢٠١٤، التي أشارا فيها إلى المبادئ المشتركة لمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد والموارد الأساسية بالصيغة التي وضعتها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وطلبا فيها إلى الصناديق والبرامج وضع وتقديم استراتيجيات لتعبئة الموارد كي تنظر فيها مجالسها التنفيذية في عام ٢٠١٥؛

١٦ - يشدد على ضرورة تفادي استخدام الموارد الأساسية/العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية/الخارجة عن الميزانية، ويؤكد من جديد على ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل، من مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية، بمعدل تناسبي؛

١٧ - يحيط علما مع التقدير بقيام المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بإجراء حوارات منظمة مع الدول الأعضاء خلال عام ٢٠١٤ بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي للكيانات المعنية، ويطلب في هذا الصدد إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وإلى مجالس إدارة الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، إجراء هذه الحوارات المنظمة سنويا، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد غير الأساسية والحد من تقييدها وكفالة تخصيصها لأنشطة أعم وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتحسين كفاءة تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها؛

١٨ - يرحب بالتقدم الذي أحرزته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كفالة إدماج الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوافرة والمتوقع توافرها في إطار متكامل للميزانية، استنادا إلى أولويات الخطة الاستراتيجية لكل منهما، وتشجع جميع الوكالات التي لم تضع بعد أطرا متكاملة للميزانية من هذا القبيل على أن تفعل ذلك في دورة ميزانيتها المقبلة؛

إسهام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية

١٩ - يعرب عن قلقه إزاء عدم تنفيذ الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣ و ١٤/٢٠١٤ فيما يخص

الطلب الموجه إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يضع نهجاً مشتركاً لقياس التقدم المحرز في تنمية القدرات يتضمن تدابير لكفالة الاستدامة، لكي تنظر فيه الدول الأعضاء، وأن يضع أطراً محددة لتمكين البلدان المستفيدة من البرامج، بناءً على طلبها، من تحديد سبل تنمية قدراتها على تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصد وتقييم ما يحرز من نتائج في ذلك الصدد، ويطلب إلى الأمين العام تضمين التقرير الذي سيقدمه في عام ٢٠١٦ عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات مقترحات شاملة وقائمة على الأدلة في هذا الصدد؛

٢٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه إلى المجلس في عام ٢٠١٦ عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، بالتشاور مع الدول الأعضاء، معلومات عن الخطوات التي تتخذها الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز القدرات الوطنية واستخدامها، وتقديم مقترحات للتصدي لأي عقبات؛

٢١ - **يطلب** إلى الصناديق والبرامج التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تنظر في النتائج والملاحظات المتصلة بنقص القدرات الوطنية الذي أكدت البلدان المستفيدة من البرامج مراراً ضرورة معالجته من خلال العمل في سياق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية واستخدامها، وأن تقدم تقارير إلى مجالس إدارتها في عام ٢٠١٦ تتضمن توصيات بشأن التنفيذ في هذا الصدد، كما يدعو الوكالات المتخصصة إلى القيام بمثل ذلك؛

القضاء على الفقر

٢٢ - **يرحب** بإدماج القضاء على الفقر بوصفه الأولوية المهيمنة في الخطط الاستراتيجية لبعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لولاياتها؛

٢٣ - **يؤكد من جديد** الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ إلى منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لإيلاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر، وتطلب في هذا الصدد إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تدرج في تقاريرها المنتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات عن الخطوات التي تتخذها، وفقاً لولاياتها، بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع، وتبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة والاستراتيجيات والبرامج والسياسات، بما في ذلك بناء القدرات وإيجاد فرص العمل والتعليم والتدريب المهني والتنمية الريفية وتعبئة الموارد، بهدف القضاء

على الفقر وتعزيز المشاركة الفعالة للأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر في وضع هذه البرامج والسياسات وتنفيذها؛

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٤ - يشدد على أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب إنما هو مكمل له؛

٢٥ - يشير إلى الطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويلاحظ في هذا الصدد التقدم الذي أحرزته بعض الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها الرئيسية وأطرها الاستراتيجية وأنشطتها التنفيذية وميزانياتها، ويرحب بالتوصيات والتدابير الواردة في المقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٢)، والرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها تحسين تخصيص الموارد على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما يشمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢٦ - يرحب في هذا الصدد بالطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والذي تدعو فيه الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يُضمن التقرير الشامل الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الخاصة المقرر عقدها بين الدورات في عام ٢٠١٥، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقترحاً شاملاً بشأن تعزيز هذا المكتب، من الجانبين المالي والبشري وفيما يتعلق بالميزانية، وذلك تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بطرق منها تعيين مبعوث للأمين العام يُعنى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصية في الوقت نفسه بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهامات محددة في إطار هذا التغيير، مع الإشارة إلى أنه سيتعين على الدول الأعضاء أن تجري المزيد من المداولات بشأن الخيارات المطروحة في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى مواصلة تعزيز مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب قبل البت في فكرة جعل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب جهة مستقلة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الناحية التشغيلية؛

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/69/39)، الفصل الأول.

٢٧ - **يرحب أيضا** بالطلب الذي وجهته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٦٩ إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تعمل على إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة ورسمية بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف التشجيع على تقديم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية وعن النتائج التي تحقّقها مختلف المنظمات كل من خلال نموذج العمل الذي تنتهجه دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وبدعوتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعين جهات تنسيق تمثيلية لكي تنضم إلى الآلية، وبطلبها إلى مديرة البرنامج أن تتيح لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب الفرصة ليكون تمثيلة أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق لدى المجموعة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تؤثر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢٨ - **يطلب** في هذا الصدد إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تدعو فرقة العمل التابعة للمجموعة والمعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى عقد مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين خلال عام ٢٠١٥، وأن تقدم التقييم الذي تخلص إليه الفرقة لكي ينظر فيه المجلس في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية؛

٢٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي إطار التقرير الذي سيقدمه عن تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦، توصيات تستند إلى تحليل واف للعوائق التي تحول دون رفع مستوى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والحوافز التي تساعد على زيادته، وكذلك مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع والبرامج الناجحة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٣٠ - **يهيب** بالصناديق والبرامج والوكالات أن تقوم، إن لم تفعل ذلك بعد، بإجراء تقييمات وتقديرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تسترشد بها في وضع سياساتها واستراتيجياتها المؤسسية وأن تكفل الفعالية والكفاءة في إدماج الحلول والخبرات المستمدة من الجنوب في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

٣١ - **يؤكد من جديد** الدعوة الواردة في الفقرة ٧٧ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ إلى جميع البلدان القادرة على زيادة دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

والتعاون الثلاثي، وبخاصة عن طريق توفير المساعدة التقنية وتعبئة الموارد المالية على أساس مستدام، وكذلك إلى الجهات المعنية الأخرى، إلى القيام بذلك، ويطلب في هذا الصدد إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن توضح للدول الأعضاء، في إطار الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تقدمها، دور جميع الجهات المعنية والإجراءات التي اتخذتها هذه الكيانات حتى الآن في هذا الصدد؛

٣٢ - يشير إلى الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ والموجه إلى رؤساء الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية بإيلاء اهتمام خاص لتنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها تلك التي يديرها أو يدعمها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره المنتظمة إلى المجلس معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٣٣ - يؤكد من جديد الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يعجل بإحراز تقدم نحو تعزيز التنسيق بين كيانات الأمانة العامة وأعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بسبل منها تبسيط الأدوات والعمليات وممارسات تسيير الأعمال المتصلة بالبرمجة ومواءمتها، بهدف دعم الجهود الوطنية في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والتجاوب مع تلك الجهود، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المنتظمة المقدمة إلى المجلس معلومات مستكملة شاملة ومعززة بالأدلة عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٣٤ - يلاحظ الموافقة على سياسة التخطيط والتقييم المتكاملين وسياسة المراحل الانتقالية للأمم المتحدة في سياق خفض التدريجي للبعثات أو سحبها، ويطلب إلى الأمين العام اتباع النهج السليم في توجيه الدول الأعضاء والتماس آرائها بشأن تنفيذ هاتين السياستين واستعراضهما؛

٣٥ - يحيط علماً مع التقدير بتزايد التنسيق بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز في البلدان التي هي بصدد الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية ويدعو الأفرقة القطرية إلى تعزيز هذا التنسيق على المستوى الاستراتيجي، بما في ذلك عمليات التقييم المشتركة والتخطيط وأطر النتائج وآليات التمويل وإعارة خدمات الموظفين؛

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٦ - **يعرب عن قلقه** إزاء نقص الشفافية فيما يتعلق بالتقارير الواردة من منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، ويطلب في هذا الصدد إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل تقديم تقارير منتظمة بشأن النتائج التي تحقّقها منظومة الأمم المتحدة إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، وذلك مرتين على الأقل في كل دورة من دورات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو إطار التخطيط المشترك في الحالة الخاصة بإجراءات التشغيل الموحدة للبلدان التي تأخذ بنهج "توحيد الأداء"؛

٣٧ - **يطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل صياغة التقارير المقدمة إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بحيث تتمحور حول نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو إطار التخطيط المشترك وترتبط بنتائج التنمية الوطنية وتُطلع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على النتائج التي تحقّقها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بصفة عامة، ويطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقاريره المنتظمة إلى المجلس معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٣٨ - **يطلب أيضا** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تحسين التوازن بين توحي الفعالية والكفاءة في الإبلاغ عن الإسهامات المقدمة في النتائج المحققة على الصعيد الوطني، وفي نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو إطار التخطيط المشترك، وفي نواتج الخطة الاستراتيجية لفرادى الوكالات، بوسائل منها إمكانية الأخذ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بنموذج موحد على نطاق المنظومة لتقرير الأمم المتحدة عن النتائج القطرية، ويطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقاريره المنتظمة إلى المجلس معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

نظام المنسقين المقيمين

٣٩ - **يلاحظ مع التقدير** التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق تقاسم التكاليف المتعلق بنظام المنسقين المقيمين، ويلاحظ النقص المتوقع في تمويل نظام المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥، ويطلب في هذا الصدد إلى الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي لم تتخذ بعد الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاتفاق أن تفعل ذلك، رهنا بموافقة مجالس إدارتها عليه ودون التأثير في إنجاز البرامج، بما في ذلك عن طريق دفع مساهماتها بالكامل، ويكرر طلبه إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المنتظمة المقدمة إلى المجلس معلومات مستكملة عن التقدم الذي تحرزه كل وكالة من الوكالات في هذا الصدد؛

٤٠ - **يعيد تأكيد** أهمية تحقيق التنوع في تكوين نظام المنسقين المقيمين من حيث التوزيع الجغرافي ونوع الجنس، ويعيد أيضا تأكيد أهمية مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على قدم المساواة في نظام المنسقين المقيمين، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يبذل قصاره لكفالة تطبيق هذه المبادئ بالكامل في سياق تعيين المنسقين المقيمين، ويشجع جميع الوكالات على تسمية مرشحين مؤهلين لمركز تقييم المنسقين المقيمين، ويطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل البحث عن حلول بهدف تعزيز قدرته على أن يستقدم وينشر بكفاءة منسقين مقيمين لهم ما يكفي من الأقدمية والخبرة وتتوفر فيهم أعلى معايير النزاهة؛

مبادرة "توحيد الأداء"

٤١ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة للبلدان التي تأخذ بنهج "توحيد الأداء" على أساس طوعي تنفيذًا كاملاً ومتسقاً، بما في ذلك خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بالمقر، وأن تقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في هذا الصدد في الاجتماع السنوي لمجلس إدارة كل منها، ويشجع بقوة الوكالات المتخصصة على أن تقوم بذلك؛

٤٢ - **يسلم** بأن آليات التمويل المجمع تمثل أدوات هامة للنهوض بمبادرة "توحيد الأداء" في البلدان الراغبة في اعتماد هذا النهج، ويشجع البلدان المانحة وغيرها من البلدان التي بوسعها إعطاء الأولوية لاستخدام هذه الآليات من أجل تحقيق أقصى أثر في إصلاحات مبادرة "توحيد الأداء" في تلك البلدان، على أن تقوم بذلك؛

تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها

٤٣ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تقدم خطط العمل المشتركة الشاملة المتعلقة بتبسيط ممارسات تصريف الأعمال ومواءمتها إلى المجلس التنفيذي لكل منها في عام ٢٠١٥، ويدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى إجراء استعراض واف للتقدم المحرز في مجال تبسيط ممارسات تصريف الأعمال ومواءمتها؛

٤٤ - **يدعو** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى أن تقدم إلى المجلس التنفيذي لكل منها في عام ٢٠١٥ معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في متابعة النظر في مقترح بشأن التعريف الموحد للتكاليف التشغيلية ونظام مشترك وموحد لمراقبة التكاليف، بحيث تراعي على النحو الواجب اختلاف نماذج تصريف أعمالها، بغية البت في هذه المسألة في سياق استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦؛

٤٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٦، في إطار تقاريره المنتظمة، تقريراً عن تحقيق قابلية التشغيل البيني الكاملة لنظم تخطيط الموارد في المؤسسة على نطاق الجهاز في عام ٢٠١٦ في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

٤٦ - **يلاحظ** أن بعض الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بصدد إنشاء مراكز خدمات خاصة بها، ويدعو في هذا الصدد جميع أعضاء الجهاز المعنيين إلى المشاركة في إنشاء مراكز الخدمات المشتركة بقصد أن تحقق هذه المراكز وفورات في التكاليف على نطاق المنظومة في الأجل الطويل، وتكفل تقديم خدمات دعم ذات نوعية أفضل وأكثر فعالية وكفاءة من حيث التكلفة في جميع البلدان المستفيدة من البرامج؛

٤٧ - **يسلم** بضرورة كفالة تحميل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مسؤولية وضع وتنفيذ استراتيجيات تصريف الأعمال، بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للخدمات المشتركة، بحيث تتسم بالتناسق والكفاءة من حيث التكلفة وتستجيب لمتطلباتها القطرية الخاصة؛

الإدارة القائمة على النتائج

٤٨ - **يطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، في سياق ما يقدمه إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج من تقارير عن أدائه، بوضع نُهج وتعاريف مشتركة فيما يتعلق بقياس النتائج والمؤشرات المشتركة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يوافي المجلس بآخر المستجدات في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٦، وذلك في إطار تقاريره المنتظمة؛

٤٩ - **يطلب أيضاً** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري حواراً موضوعياً ومكثفاً مع الحكومات الوطنية بشأن الكيفية التي يتم بها تحديد النتائج وقياسها والإبلاغ عنها على الصعيد الوطني ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يوافي المجلس بآخر المستجدات في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٦، وذلك في إطار تقاريره المنتظمة؛

تقييم الأنشطة التنفيذية

٥٠ - **يشير** إلى سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويعيد في هذا الصدد تأكيد اعتزام الجمعية العامة

الوارد في قرارها ٢٢٩/٦٨ إجراء تقييمين مستقلين نموذجيين على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٤ بشأن الموضوعين المحددين في ذلك القرار، بشرط توفير وتوافر موارد من خارج الميزانية، على النحو المحدد في تلك السياسة، ويلاحظ بقلق، في هذا الصدد، عدم إحراز تقدم ويكرر تأكيد دعوته البلدان القادرة على الإسهام بموارد من خارج الميزانية أن تفعل ذلك من أجل التنفيذ الفعال والمعجل للتقييمين في عام ٢٠١٥، ويطلب إلى آلية التنسيق المؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة أن تقدم إلى المجلس في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية في عام ٢٠١٥ تقريراً عن آخر ما أحرز من تقدم في تنفيذ التقييمين؛

المتابعة

٥١ - **يطلب** إلى جميع الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تأخذ في اعتبارها على نحو كامل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بمجرد اعتمادها، في سياق استعراضات منتصف المدة وعند وضع الخطط والأطر الاستراتيجية بغية كفالة الاتساق والمواءمة مع الخطة؛

٥٢ - **يقر** بالحاجة إلى إعادة النظر في تكوين وسير عمل الهياكل الإدارية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ويشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٩ ويدعو إلى لتبكير بإدخال إصلاحات على تلك الهياكل الإدارية؛

المتابعة

٥٣ - **يرحب** بالحوارات التي عقدها المجلس في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية المعقودة عام ٢٠١٤ بشأن دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المشهد الإنمائي المتغير، وضرورة مواءمة منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الناشئة، ويعيد في هذا الصدد تأكيد قرار المجلس إجراء حوار شفاف وشامل للجميع بمشاركة الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية بشأن الموقع الذي يتعين أن يحتله جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل، بهدف معالجة أوجه الترابط بين مواءمة المهام، وممارسات التمويل، وهياكل الإدارة في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك التعجيل بإصلاح تكوينها وسير عملها، وما لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من قدرات وتأثير، ونُهج الشراكة والترتيبات التنظيمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويتطلع إلى إدراج هذه المناقشات في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وذلك لتنظر فيه الدول الأعضاء وتتخذ إجراءات بشأنه خلال الاستعراض

الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦، كي تؤدي الجمعية العامة دورها في تحديد التوجهات السياسية الرئيسية على نطاق المنظومة في ما يتعلق بالتعاون الإنمائي والطرائق التي يتبعها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري.
